مجلة أضواء

العدد الثاني والستون
تموز / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات
www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثاني والستون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	دلالات احتلال حقول كركوك والاصطفاف ضد الولاية الثالثة	حمزة الجواهري	وكالة الصحافة المستقلة	3
2	عودة دولة الخلافة؟!	عبد المنعم سعيد	صحيفة الشرق الاوسط	6
3	العلاقات العراقية-الأمريكية.. إلى أين؟	د. عبد الخالق حسين	عراق القانون	9
4	من أين يتمـــول الإرهـابـيـون ؟	جوان زاراتي وتوماس ساندرسن	صحيفة نيويورك تايمز	13
5	جغرافيا سياسية عرقطائفية	حسين درويش العادلي	شبكةالأعلام العراقي	17
6	ليتدخل الناتو في سوريا والعراق	جيمس ستافرايدس	فورن بوليسي	19
7	العراق.. لحظة حكومة الوحدة الوطنية	زلماي خليلزاد/السفير الأميركي السابق لدى العراق	جريدة الزوراء الالكترونية	21
8	ملامح الإقتصاد السياسي للصراع في العراق	د. مظهر محمد صالح	شبكة الأقتصاديين العراقيين	23

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

دلالات احتلال حقول كركوك والاصطفاف ضد الولاية الثالثة[1]

محتويات العدد

كعادتي، أنظر لأي مسألة من خلال المصالح، فهي المحرك للأداء السياسي والحروب والاتفاقات والخلافات وكل أنواع الحركة في التاريخ، والنفط يمثل محور هذه المصالح وهو أبو الثروات المشروعة وغير المشروعة.

قبل سيطرة داعش على محافظة نينوى بأيام أعلن الإقليم أنه يعمل على ربط حقول كركوك بالأنبوب الكردي لتصدير النفط من خلال ميناء جيهان التركي، في الوقت الذي لم يكن هناك اتفاق مع الحكومة الاتحادية حول هذا الموضوع.

بدا الأمر كما المزحة الثقيلة، لكن تبين أن وراء الأكمة شر مستطير، حيث لم يكن بالحسبان أن داعش ستستبيح محافظة نينوى والمحافظات المجاورة لها عدا محافظة كركوك، وذلك من خلال مؤامرة دنيئة تم تدبيرها في وضح النهار على ما يبدو من مجريات الأمور وما تم كشفه من حقائق على الأرض.

قد يكون التساؤل عن التوقيت بين الحدثين ساذجا، حدث احتلال داعش لنينوى وترك كركوك بيد البيشمركة وبعض الشرطة المحلية الضعيفة حد الإعياء، والحدث المتمثل بمسعى الاقليم تصدير نفط الحقول الشمالية من خلال خط يعمل على إنشاءه لربط هذه الحقول بخطوطه، لأن لا يمكن بأي حال من الأحوال ربط حقول كركوك بخطوط الإقليم ما لم تكن تلك المناطق بيد حكومة الإقليم، فكيف عرفت حكومة الإقليم بما سيحدث وتعاقدت مع شركة "كار"، ذراع التآمر الفني للإقليم، لإنشاء هذا الخط من قبل عدة أشهر من الآن؟

أترك الإجابة على هذا التساؤل للقارئ الكريم.

كما وأترك للقارئ الكريم أيضا الإجابة على التساؤل الأول المتمثل بترك داعش محافظة كركوك وقفزها إلى صلاح الدين في حين تقع كركوك بين نينوى وصلاح الدين!؟

حقيقة لا يوجد مبرر قانوني أو دستوري يسمح للإقليم بتصدير نفط كركوك، فالمادة112 أولاً تنص على "تقوم الحكومة الإتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة..."، وحقول كركوك المنتجة بعض من الحقول المنتجة حاليا، أي وقت كتابة الدستور.

1 حمزة الجواهري – وكالة الصحافة المستقلة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إن الدستور ترك مهمة إنتاج الحقول القديمة للحكومة الاتحادية، وهذا أمر واضح وجلي، فهي مهمة إتحادية بإمتياز، لكن بالتعاون مع حكومات الإقليم أو المحافظات المنتجة، وكما أسلفنا، لا يوجد إتفاق مسبق بين الإقليم والحكومة الاتحادية حول هذا الموضوع، فمن أين استطاع الإقليم أن يتحدث بهذه الثقة بأنه سيربط هذه الحقول بخطوطه ما لم يكن يعرف أن داعش ستغير بعضا من ملامح الخارطة الإدارية في تلك المناطق؟

قد يحمل هذا التساؤل بعضا من الإجابة، لكن مازال هناك فسحة واسعة للتأمل، أتركها أيضا للقارئ الكريم.

وها هو، الإقليم، اليوم يستولي على هذه الحقول بقوة السلاح، ومع الأسف الشديد أن السلاح عراقي، ليكمل مشروعه بمد الأنبوب الذي يبلغ طوله27 كيلومتر من حقل كركوك وحتى أقرب نقطة على الأنبوب الكردي الذي لم نكن نعرف الغاية من إنشاءه حتى وصلنا لهذه النتيجة بعد الأحداث الأخيرة.

أفلا يؤكد ذلك مرة أخرى أنه كان ما وراء الأكمة شر مستطير؟

عموما، يبدو لي بوضوح أن الإقليم وجد أن الرد على إيقاف نسبة الإقليم البالغة17% هكذا يجب أن يكون، أي بالمؤامرة وقوة السلاح، لفرض أمر واقع جديد على الحكومة الاتحادية يستطيع من خلاله ابتزاز نسبة17% أو أكثر، ومن ناحية أخرى يوصل رسالة لشركاءه من الشركات المتعاقدة عنده، والشركاء السياسيين العراقيين، والدول الضالعة في المؤامرة، أن باستطاعته فعل الكثير، وهذا شيء من الكثير.

لكن أي كثير هذا الذي يأتي بقوة السلاح والبطلجة وحياكة المؤامرات مع شذاذ الآفاق والأكثر إجراما على وجه الأرض؟

لكن ربما نسي الإقليم أنه لم يستطع بيع نفطه المنتج في أراضيه عبر ميناء جيهان التركي لحد الآن، وبقيت الشحنات الأربع تجوب البحار ولا تجد لها مشتريا، إلا شحنة واحدة بيعت لإسرائيل بأسعار تقل عن نصف سعر النفط في الأسواق العالمية، وربما أقل، فلا أحد من الطرفين، البائع والمشتري، قد صرح بالسعر الذي بيعت به الشحنة، وكما هو معروف عن إسرائيل، الطفل المدلل لأمريكا والغرب، بأنها ضالعة بالبلطجة والجريمة أيما ضلوع، ولا تجد من يحاسبها على أي فعل مهما كان قبيحا.

الشيء بالشيء يذكر، فإن الدولة الوحيدة التي أيدت الإقليم بتمرده على الحكومة الاتحادية هي إسرائيل، وقد أصبح علم إسرائيل هو العلم الذي يرفعه أزلام زعيم الإقليم الأوحد في العالم، وما شهدناه في لندن لهو من الدلالة ما يكفي وأكثر.

نعم قد يستطيع الإقليم بيع نفط الشعب العراقي هكذا تهريبا وبطرق غير قانونية، لكن لا يمكنه بيع قطرة واحدة بالطرق الشرعية، فلا توجد شركة عالمية محترمة تشتري النفط المسروق مهما كان سعره.

وهذا بحد ذاته أمرا يجب أن يتحاشاه الإقليم لأنه سيضر به أكثر مما يضر بالشعب العراقي الذي أعلن زعيم الإقليم الأوحد عدائه له وتمادى بسرقة ثرواته وأهدرها من أجل تحقيق نزوات غير مشروعة، هذا الأمر يجب أن يتحاشاه لأنه يعطي رسالة للشركات التي استدرجها، بل خدعها، للعمل في الإقليم لتطوير الحقول النفطية من أنها لا تستطيع بيع نفطها إلا من خلال الحكومة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الاتحادية مهما فعلت حكومة الإقليم، أي أن على الشركات التي تعمل في الإقليم العمل بالطرق الغير شرعية، وأنها لا تستطيع بيع منتجها في الأسواق العالمية إلا تهريبا وبعيدا عن أنظار القانون الدولي، وأن عليها معادات الشعوب وما لذلك من تداعيات وآثار سلبية على مستقبلها، وهذه مهمة شاقة لا تقبل بها الشركات.

فالشركات ومهما كانت سيئة فإنها لا تقبل العمل بظل ضروف كهذه، لأنها تصرف أموالا طائلة لا ترغب بتركها في كردستان ركاما من الحديد دون فائدة ما لم تساهم بسرقة شعب واع لكل ما يجري، ويا لها من جريمة!

وسياسة لي الأذرع والبلطجة الذي يمارسها الإقليم لإرغام الحكومة الاتحادية على القبول بالسياسة النفطية الشاذة التي انتهجها والتي تتجاوز على المال العام وتخالف الدستور جملة وتفصيلا، عليه أن يدرك بأنها سياسة غير مجدية وستترك آثارا لا تحمد عقباها على الأمد البعيد وحتى القريب، وقد بات واضحا للعيان، بأن هذه السياسة والأساليب لم ولن تكون ذات جدوى مهما فعل زعيم الإقليم الأوحد، وهذا ما لمسته الشركات على الأقل لحد الآن، لهذا توقفت عن العمل بشكل كامل تقريبا إلا تلك الشركات التي يملكها ساسة الإقليم أو التي يملكها الساسة الأتراك الشركاء حتى النخاع بالجريمة.

وأعتقد جازما أن الشركات قد أدركت الآن جسامة الخطأ الذي وقعت به بعد أن تبين لها أن الشريك الكردي ليس لديه مشروع حقيقي، فكل ما لديه هو مزايدات فارغة وسياسات لا تجد لها آذان صاغية إلا من قبل بعض الساسة العراقيين فقط، لأن هؤلاء الساسة هم أيضا يرغبون بالمساهمة بعملية نهب ثروات الشعب العراقي كما يفعل زعيم الإقليم الأوحد، على قاعدة أخوتنا المصريين "مفيش حد أحسن من حد."

فما نراه من اصطفاف لعدد من السياسيين العراقيين هذه الأيام مع زعيم الإقليم الأوحد والدفاع عن سياسته، خصوصا النفطية، ما هو إلا تعبيرا عن رغبتهم العارمة بالاستحواذ على نصيب من نفط الشعب كما حصل ساسة في الإقليم على نصيب من هذه الثروة من خلال إدخال شركات يتقاسمون معها حصة المشاركة التي دخلوا بها، لأن العقود هي من حيث الأساس عقود مشاركة بالإنتاج، أي أن الشركة تكون شريكا بنسبة من النفط المستخرج خلال فترة العقد.

فهؤلاء الساسة العراقيين المصطفين مع زعيم الإقليم الأوحد قد أحظروا شركاتهم أيضا والتي ستأخذ عقودا للمشاركة بالإنتاج في باقي مناطق العراق خارج الإقليم فيما لو تحقق لهم حلم "منع الولاية الثالثة لرئيس مجلس الوزراء" رغم أن الدستور يبيحها.

للإنصاف أجد أن طرفا واحدا يشذ عن هؤلاء الذين اصطفوا مع زعيم الإقليم الأوحد، يشذ عنهم بتحقيق هذه الرغبة الحرام، أي رغبة سرقة ثروة الشعب العراقي النفطية، هؤلاء هم التيار الصدري، فعلى حد علمي المتواضع ليس لديهم مشروع من هذا القبيل، فخلافهم مع الحكومة يتمحور حول العفو العام عن المساجين من أعضاء التيار، أما الباقون فإني أعتقد جازما أنهم يحملون هذه الرغبة، فإزالة هذه العقبة من أمامهم، أي "لا ولاية ثالثة"، يكون الطريق ممهدا نحو الثروة الهائلة، وأي ثروة، إنها نفط العراق الغزير.

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عودة دولة الخلافة؟[2]!

محتويات العدد

أعلنت منظمة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) عن إلغاء اسمها المعروف، واستبدال اسم «الدولة الإسلامية» به، وباتت ممثلة للخلافة الإسلامية في العصر الحالي تحت قيادة «أمير المؤمنين» أبو بكر البغدادي. وهكذا بعد ما يقرب من 90 عاما منذ سقوط الخلافة العثمانية عام 1924، عادت دولة الخلافة مرة أخرى وهي في أحضان تنظيم إرهابي دولي، وهو ما لم يسبق إليه تنظيم آخر من نفس النوعية. صحيح أن كثرة من المنظمات الراديكالية أعطت «الإمارة» لأنواع مختلفة من أمراء الجماعات، وفي بعض الأحيان هبطت إمارة المؤمنين على جماعة طالبان الأفغانية التي كانت في وقت من الأوقات تهيمن على 90 في المائة من أرض أفغانستان، ولكنّ أحدا لم يسبق «داعش» إلى فكرة الخلافة، ولا إمارة المؤمنين على أرض بعينها ممتدة من إدلب العراقية إلى حلب السورية، ولا حتى إعلان خريطة الدولة وهي ممتدة من «إمارة الكنانة» - مصر - إلى «إمارة خراسان» المعروفة بإيران الآن.
الفكرة ليست جديدة تماما، فقد كان هناك من يحلم بها منذ تفككت الإمبراطورية العثمانية ودفنت بعد قرن أو أكثر من التخلف والتراجع عن ركب التقدم العالمي. فلم يمض وقت طويل حتى تصورت عروش في المنطقة أنها يمكنها أن تحل محل الخلافة الزائلة، وسرعان ما بدأ حسن البنا يدعو إلى الفكرة منذ عام 1928، ومن بعده تلقفت تنظيمات وحركات وجماعات القضية وراحت تستخدمها في الكفاح والنضال! العجيب أن هذه العملية من السعي نحو الخلافة تركت تحت أقدامها مئات الألوف من القتلى والجرحى من المسلمين يشكلون نحو 95 في المائة ممن أضيروا في «الجهاد». العجيب أن ما تبقى 5 في المائة كانت كافية لكي تجلب عداء العالم أجمع، وشكه في المسلمين والعرب على وجه التحديد.
«داعش» سابقا، و«دولة الخلافة» حاليا، شكلت سابقة كبيرة بغزوها لهذه الفكرة، ولكنها فيما يبدو لن يكون لها نصيب إلا من السقوط والانهيار، ربما قبل مضي وقت طويل. الدولة المدعاة رغم حصولها على كثير من الأموال وموارد السلاح واندفاع جماعات تريد القتل والترويع وكفى، محاصرة تماما من جميع الاتجاهات. فهي لا تواجه فقط بقية الدولة العراقية بجيشها وميليشياتها الشيعية في وسط العراق وجنوبه، وإنما تواجه الدولة الكردية الجديدة في الشمال والشرق التي بعد استيلائها على كركوك على وشك عقد استفتاء لإعلان الدولة. في الغرب توجد الدولة الأردنية ودولة بشار الأسد السورية التي حصلت على الكثير من الدعم بعضه من دول، وبعضه الآخر من المعارضة نفسها حيث لم يكن يحلم الرئيس السوري أن تدخل جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة في حرب مع تنظيم «داعش» الذي كان جزءا منها في فترة

2 عبد المنعم سعيد - صحيفة الشرق الاوسط

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

سابقة. ويبدو أنه إذا كان لا يفل الحديد إلا الحديد، فإنه لن يقضي على تنظيم إرهابي إلا تنظيم إرهابي آخر. ولكن «داعش» أو دولة الخلافة الجديدة لن تكون في مواجهة الجيران المباشرين فقط، ولكن سوف يكون عليها مقاومة تجمع كل الرافضين للإرهاب والإجرام في المنطقة وما وراءها.

لكن توازن القوى، والجغرافيا السياسية، ليسا فقط هما من يحكم على دولة الخلافة التي شكلتها «داعش» بالإخفاق، ولكن المنظمة نفسها تحمل بين طياتها كل عوامل إخفاقها. والحقيقة أنه لم يحدث من قبل أو من بعد أن نجحت جماعة من هذه الجماعات في الحكم، سواء كانت في أقصى درجات التطرف أو في أدناها. هل نتذكر كيف تناوبت هذه الجماعات على أفغانستان فتوالت الإمارات حتى سقطت طالبان بعد أن استدعت الغزو الأميركي؟ ورغم عدم إعلان الإمارة في مصر، فإن جماعة الإخوان لم يمضِ عليها عام في الحكم إلا وسقطت هي الأخرى. وأسباب السقوط كثيرة، أولها أن هناك أحلاما بعضها في اليقظة وبعضها الآخر في المنام حول امتداد حدود القوة إلى السماء السابعة، وبعدها تكون اليقظة ومعها الخراب والانهيار. وثانيها أن هناك الكثير من الاستهانة بالخصوم، وحينما تجتمع الاستهانة مع التشكيك في إيمان المؤمنين، وإسلام المسلمين، فإن الضربة عندما تأتي تكون موجعة، وفي أحيان قاصمة. وثالثها أن هناك فارقا بين الحروب الإرهابية القائمة على الترويع وبث الخوف ونشر القتل وتشويه الجثث ومشاهد الحرق، والحروب النظامية التي ما إن تبدأ حتى تجد هذه الجماعات نفسها منكشفة أمام الضربات الجوية وأشكال مختلفة من تكنولوجيا التعقب والاستشعار والمراقبة من الفضاء بالأقمار الصناعية، ومن الأجواء بالطائرات الاستطلاعية من دون طيار. ورابعها، وربما أهمها على الإطلاق، أن أيا من جماعات الخوارج «الجهادية» لا يعرف شيئا عن الحكم، وبالتأكيد ليس بنفس القدر من معرفة القتل، فما إن يصبح في مقعد الإمارة أو الخلافة، فإنه لا يعرف كيف يعبئ موارد بشر وأرض ورأسمال. المشروع كله لا يقوم حتى في الفروع أو الهوامش على التنمية من أي نوع، فهو لا يكتفي بوضع النساء في المنازل وإبعادهن عن التعليم، ولكنه أيضا يعيد «صب» الرجال في قوالب خائفة لا تعرف قدرة على الاختيارواتخاذ القرار، لأن عليهم السير في الركب والسمع والطاعة. وخامسها أن دولة الجماعة سواء كانت «الإخوان» أو «طالبان» أو «القاعدة» أو «داعش»، وأيا كان موقعها على منحنى التطرف والغلو، فإنها سوف تستبعد الأقليات الدينية والعرقية. كل ذلك وسادسها أنها بلا برنامج اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي للتطور أو التغيير أو التنمية، وفيما عدا تقصير الثياب، والاكتفاء بالقشور الدينية، فإنه لا يوجد بعده شيء على الإطلاق.

كل ما لدينا من هذه الجماعات يبدو غريبا في الملبس والمأكل والتوجهات، ليس علينا فقط وإنما على العالم أجمع، فمشهدهم في حالة غربة عن القرن الواحد والعشرين. وحتى عندما يستخدمون بعضا من تكنولوجياته مثل عربات الدفع الرباعي، فإنهم يظهرون كقوة غاشمة قادمة من العصور الوسطى وأزمان بربرية أخرى. وفي وقت من الأوقات أظنه في عام 1968 كتب جمال الغيطاني «أوراق شاب عاش من ألف عام» صور فيها بشاعة العصر المملوكي في مصر، وربما آن الأوان لتصوير آخر لهؤلاء الذين عاشوا منذ آلاف الأعوام، أو هبطوا من كواكب أخرى حاملين معهم الدمار والخراب. وسواء كانت الجماعة الإرهابية اسمها «داعش» أو «الدولة الإسلامية»، فإنها سوف تظل جماعة إرهابية، وربما كان ما نحتاج إليه كعرب

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ومسلمين، هو أن نعمل معا من أجل انتهاء عصر الإرهاب والرعب، فقد طال زمانه أكثر مما ينبغي.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العلاقات العراقية-الأمريكية.. إلى أين؟[3]

محتويات العدد

بعد نشر مقالي الأخير الموسوم: (تقسيم العراق لصالح إسرائيل) ، علق عدد من القراء الأفاضل أني غيرت موقفي من أمريكا، من مؤيد إلى معارض لها. كما وأعتقد آخرون أني في هذا المقال تراجعت عن دعوتي إلى استفتاء شعبي حول الوحدة الوطنية أو الانفصال، في مقال قبله بعنوان (لا للوحدة القسرية). أعتقد أن هاتين المسألتين مهمتان جداً، لذلك رأيت من المفيد العودة إليهما لتسليط المزيد من الضوء عليهما تلافياً للالتباس وسوء الفهم.العلاقة مع أمريكا لا شك أني كنت وما زلتُ، أدعو إلى علاقة إستراتيجية متكافئة بين العراق والدولة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية). وكتبت مقالاً بهذا الخصوص قبل عام بعنوان: (نحو علاقة عراقية – أمريكية متكافئة) فهناك انقسام في الرأي العام العراقي والعربي بشأن هذه العلاقة، وهو من تركة فترة الحرب الباردة، عندما كان المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، نصيراً للحركات الوطنية التحررية، بينما كان المعسكر الرأسمالي الديمقراطي الغربي بقيادة أمريكا ضد هذه الحركات. ونتيجة لهذه الصراعات خسرنا في العراق حكومة ثورة 14 تموز الوطنية المجيدة. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي لصالح الغربي، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت سياسة أمريكا لصالح نضال الشعوب في سبيل الديمقراطية والتقدم. لذلك رأينا في أمريكا والدول الغربية أملاً ونصيراً لدعم شعبنا للتخلص من أبشع نظام دكتاتوري همجي عرفه التاريخ. وفعلاً ساعدت أمريكا شعبنا فأسقطت النظام الجائر وأقامت مكانه النظام الديمقراطي البديل، بغض النظر عن التداعيات التي رافقت هذه العملية من إرهاب. و لْكي لا نكون من ناكري الجميل الأمريكي، دعونا إلى علاقة حميمة مع الدولة العظمى، خاصة وأن هناك دول ساعدتها أمريكا في تحررها من النازية والفاشية والعسكرتارية وغيرها، بقيت على علاقات إستراتيجية بعيدة المدى معها، مثل الدول الأوربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك كوريا الجنوبية، هذه الدول حققت نتائج إيجابية رائعة لصالح شعوبها. لذلك طالبنا وما زلنا نطالب بهذه العلاقة المتكافئة بين العراق وأمريكا، مبنية على احترام سيادة الدولة العراقية وحق الشعب العراقي في خياره الديمقراطي، واختيار حكامه عبر انتخابات حرة ونزيهة وبدون أي تدخل خارجي سواء من أمريكا أو غيرها في تقرير من يحكم العراق.والمعروف أن (في السياسة لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة بل مصالح دائمة)، لذلك وبعد الأحداث الأخيرة في بلادنا العزيزة (الهجمة البربرية الشرسة من قبل منظمة داعش الإرهابية وحليفاتها من فلول البعث وغيرها من تنظيمات تحت أسماء إسلامية، والمدعومة من قبل دول محور الشر: السعودية وقطر وتركيا)، وتلكؤ أمريكا في تقديم الدعم

3 د. عبد الخالق حسين- عراق القانون

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لجيشنا الباسل في مقارعة الإرهاب ضمن إطار الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية بين البلدين، وتحت مختلف الأعذار الواهية، قمنا بانتقاد أمريكا لوقوعها تحت تأثير الدعايات المضللة التي تشنها بعض القوى الداخلية والخارجية المشار إليها أعلاه. لذا، فعندما تبنت أمريكا موقفاً جديداً من العراق، فمن الطبيعي أن نمارس حقنا في أخذ موقف جديد منها. إذ نعتقد أن إدارة أوباما قد وقعت تحت تأثير اللوبيات في واشنطن والتي هي نتاج جهود شركات العلاقات العامة *(PR)*، التي يُدفع لها بسخاء من قبل أعداء الديمقراطية العراقية الوليدة في الداخل والخارج. فما تعرض له العراق يوم 2014/6/10، من احتلال الموصل من قبل داعش، وكركوك من قبل البيشمركة الكردستانية، كان نتيجة مخطط واسع ومحكم، شاركت في وضعه أطراف داخلية ودولية عديدة من فلول البعث، ومنظمات إرهابية، وشركاء في العملية السياسية، إضافة إلى حكومات خارجية،، الهدف منها إلغاء الديمقراطية الحقيقية، وفرض حكومة هزيلة على الضد من إرادة الشعب، ولتزج بالعراق في علاقة معادية لإيران إنسجاماً مع سياسات السعودية وغيرها من الدول الخليجية، وحتى احتمال شن حرب عدوانية جديدة على إيران لا تبقي ولا تذر كتلك التي شنها صدام حسين، و التي دامت ثمان سنوات أهلكت الحرث والنسل. والجدير بالذكر، أني قرأت في أحد كتب الرئيس الأمريكي أوباما نقداً شديداً لسياسة أمريكا في الخمسينات، وبالأخص نحو حكومة الزعيم الوطني الإيراني الدكتور محمد مصدق، الحكومة العلمانية التي تم انتخابها ديمقراطياً في أوائل الخمسينات من القرن الماضي، فتآمرت عليه أمريكا وأسقطته بإنقلاب عسكري دموي. ولولا تلك السياسة الأمريكية المعادية لإرادة الشعوب لكان وضع إيران على غير ما هو عليه الآن، وعلى الأغلب نحو الأفضل. ولكن المفارقة أن أوباما الذي ينتقد تلك السياسة الرعناء، راح هو نفسه يمارسها في العراق اليوم وبطرق جديدة تناسب المرحلة باستخدام قوى إرهابية مثل داعش وفلول البعث لتحقيق غاياته في إلغاء الديمقراطية أو تقزيمها وبوسائل لا أخلاقية (أي الماكيافيلية: الغاية تبرر الوسيلة).فحسب ما نشرته صحيفة (الحياة) السعودية اللندنية من (محضر لقاء بين كيري والمالكي مسرب الى صحيفة أمريكية)، تصرف السيد جون كيري بأسلوب فض يتعارض مع أبسط الكياسة الدبلوماسية، حيث رفض تقديم المساعدة لضرب داعش، بل راح يتصرف وكأنه وزير خارجية السعودية وليس وزير خارجية دولة عظمى ساعدت العراق على إسقاط الدكتاتورية وإقامة الديمقراطية فيه. إذ راح كيري يكرر ما اقترحه السعوديون أن الحل ليس عسكرياً وأنه ليس تنظيم داعش وحده الذي يحارب الحكومة، بل هناك مسلحون سنة، ثاروا على الظلم والتهميش والإقصاء، لذلك فالحل هو سياسي، والعراق بحاجة إلى قيادة جديدة تشمل كل الشركاء وبدون عزل أو إقصاء!!(كذا) والجدير بالذكر أن السيد علي الموسوي، المستشار الصحفي لرئيس الوزراء نفى هذا الخبر نفياً قاطعاً عن تسرب المحضر المزعوم. ولكن مع ذلك، فما يجري على أرض الواقع يعكس السياسة الأمريكية في تقاعسها لدعم العراق في حربه ضد الإرهاب البعثي الداعشي، مما يجعلنا أن نصدق أن لأمريكا دور فيما يجري في العراق من "الفوضى الخلاقة!". فهل حقاً الإدارة الأمريكية، وبإمكانياتها الاستخباراتية الأخطبوطية العملاقة التي مدت أقدامها إلى جميع مفاصل الحياة في العالم، هل حقاً مقتنعة بأن المالكي مارس الدكتاتورية وعزل السنة والكرد في الحكومة؟ في الحقيقة والواقع إن هذه الحجة هي مجرد تلفيق وفذلكة،

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

القصد منها انتقام أوباما من بوش بترك العراق فريسة للإرهاب من أجل ابتزاز المالكي وإلغاء الديمقراطية، وتعيين رئيس (طرطور) على حد تعبير الكاتب السيد رفعت الكناني في مقاله القيم الموسوم (نريد رئيس وزراء عراقي طرطور!!) والذي نقل لنا مشكوراً ما سمعه وشاهده "من على قناة الحرة عراق من خلال لقاء اجرته مع النائبة ميسون الدملوجي، الناطق باسم القائمة الوطنية (قائمة أياد علاوي)، والتي حددت وأكدت ما تريده جحافل قوات الدواعش بكل اصنافها ومسمياتها سواء الصريحة او الحركية، والتي اوجزتها بعدد من المطالب وعلى رأسها،، الغاء نتائج الانتخابات، وعدم تولي السيد المالكي رئاسة الوزراء مهما كانت اصواته ومقاعده، وإلغاء قانون اجتثاث البعث، والغاء قانون 4 إرهاب، والغاء قانون المخبر السري، وو.. الخ، وهي في مصايف لبنان والوطن تهدده الذئاب. من يكون رئيس وزراء طرطور ليفاوض الناطقة بأسم...!!!! ". انتهى هذا بالضبط ما ينوون تحقيقه في العراق، وهذا بالضبط أيضاً ما يطالب به أدعياء التقدمية والوطنية الذين باعوا ضمائرهم وأقلامهم لتحقيق المطالب السعودية وحليفاتها في نداءاتهم ومقالاتهم المشبوهة، وإذا بهم يرون أنفسهم في أحضان أخس رجعية في التاريخ. فهل نهنئهم أم نعزيهم على هذا المصير الكارثي الذي أوقعوا أنفسهم فيه؟ ولكن ليفهم الرئيس أوباما، و وزير خارجيته جون كيري، أن الشعب العراقي قد تجاوز مرحلة الاستغباء والإستحمار، والضحك على الذقون، فقد أرادوا تحطيم معنويات جيشه وقواته الأمنية بالمؤامرة الحقيرة القذرة التي تم تنفيذها في الموصل وكركوك، وهاهي القوات العراقية ذاتها تطارد جرذان داعش في كل مكان، وها هي المرجعية الدينية أصدرت فتوى تحض الشعب العراقي بكل مكوناته إلى الوحدة لمواجهة الإرهاب التكفيري الفاشي الدولي، وها هو السيد نوري المالكي أصدر بياناً أكد فيه إصراره على ترشح نفسه وفق استحقاقه الانتخابي والديمقراطي الذي ضمنه له الدستور، والذي جاء فيه: (ان الانسحاب من أرض المعركة مقابل التنظيمات الارهابية المعادية للإسلام والإنسانية، يعد تخاذلا عن تحمل المسؤولية الشرعية والوطنية والاخلاقية، وأني قد عاهدت الله باني سابقى أقاتل الى جنب ابناء القوات المسلحة والمتطوعين حتى الحاق الهزيمة النهائية بأعداء العراق وشعبه). ونتيجة لهذه المواقف الوطنية من قبل غالبية الشعب، ومراجعه، وسياسيه المخلصين، وقواته المسلحة الباسلة، تم إلحاق الهزيمة بالمخطط التآمري الخطير لإلغاء الديمقراطية. وفي هذه الحالة لا بد لإدارة أوباما ومن خدعها من اللوبيات، أن يعيدوا النظر في حساباتهم وموقفهم من العراق، فقد خرج الجني من القمقم، ولا يمكن إعادته إلى الدكتاتورية مطلقاً وتحت أي مسمى كان، فالشعب العراقي بجميع مكوناته مستعد لتقديم التضحيات من أجل حريته، وها هي الأنباء المأساوية ترد حتى في الإعلام الغربي عن الجرائم الوحشية التي ترتكبها عصابات داعش وحليفاتها بحق أبناء شعبنا في الموصل وتكريت وغيرها من المناطق الواقعة تحت هيمنتها، وها هي العشائر العربية السنية راحت تنظم المقاومة مع القوات الأمنية المسلحة لمطاردة الإرهابيين في كل مكان. كما وصرح محافظ صلاح الدين أن داعش هربت من المحافظة. فكل هذه الأنباء تؤكد أن الذين خططوا المؤامرة وخدعوا الناس بها قد آلت مؤامرتهم إلى الفشل الذريع، فما بني على باطل فهو باطل، وفي نهاية المطاف لا يصح إلا الصحيح، ولذلك ردت سهامهم إلى نحورهم.

موضوعة الانفصال والوحدة الوطنية والآن نأتي إلى المسألة الثانية، وهي الدعوة إلى استفتاء مكونات الشعب لبيان موقفهم فيما لو يريدون العيش معاً في دولة واحدة، أو الانفصال وتقسيم

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق إلى ثلاث دول. فرأى البعض تناقضاً بين المقالين، وتراجعاً مني في مقالي (تقسيم العراق لصالح إسرائيل) عما دعوت إليه في مقالي الذي قبله (لا للوحدة الوطنية القسرية). في الحقيقة، ليس هناك أي تناقض بين المقالين. فأنا ضد التقسيم لأنه سيكون بداية لحروب طاحنة على الحدود الفاصلة بين هذه الدول أو الدويلات. ولكني في نفس الوقت ضد الوحدة القسرية. ففي أحد المقالين شبهت الوحدة بالزواج، أي يجب أن يكون اختيارياً وليس مفروضاً بالقوة، وكذلك الوحدة بين مختلف مكونات الشعب، لا يجب أن تكون مفروضة بالقوة بل بالإرادة الحرة للمواطنين. و (رب ضارة نافعة)، إذ أدرك أهل السنة العرب أنهم خُدِعوا من قبل قياداتهم السياسية، وبالتالي جعلوهم ضحية الإرهاب الداعشي البعثي. فاقتنعوا أن لا خيار لهم إلا بالتمسك بالوحدة الوطنية. وكذلك أدرك الكرد مخاطر المنزلق الذي يقودهم فيه السيد مسعود بارزاني الذي رضي أن يشارك في هذه المؤامرة مع داعش الإرهابية وفلول البعث، لمكاسب خادعة وآنية، فجعل عاصمة بلاده مأوىً للإرهابيين لتدمير العراق. ولا شك أن هذه السياسة عرضت المكاسب العظيمة التي حققها الشعب الكردي عبر نضاله الطويل والعسير إلى الخطر. وهذا يحتاج إلى مقال مستقل. أن المعركة لم تحسم بعد، ولا بد أن تنتهي لصالح الشعب الذي ناضل من أجل الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والعيش الكريم بسلام مع دول الجوار وجميع دول العالم. ونؤيد موقف السيد نوري المالكي رئيس الوزراء، الذي صمد أمام التحديات بمنتهى الصلابة فأكد في بيانه على ترشح نفسه لرئاسة الوزراء وفق استحقاقه الانتخابي والدستوري. ويكفيه فخراً وشرفاً أنه تعرض ومازال لأشرس الحملات الإعلامية التسقيطية من قبل أعداء شعبنا من البعثيين والداعشيين وأعوانهم في العملية السياسية، ومن يناصرهم من حملة الأقلام المأجورة. لذلك تراهم مستميتين في حملة تشويه صورته وسمعته، ويبذلون قصارى جهودهم للتخلص منه بشتى الوسائل. كما ونهيب بالقوى الوطنية المخلصة أن تترك خلافاتها الثانوية جانباً وتوحد صفوفها وتلتزم بالدستور والديمقراطية لإلحاق الهزيمة بالمخطط الإجرامي الاخطبوطي الذي يريدون به وأد الديمقراطية الوليدة وإعادة العراق إلى ما قبل 2003. فما يجري في العراق هو حرب بالوكالة بين السعودية وحليفاتها من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، وعلى الأرض العراقية وبدماء العراقيين، إذ لم تكفهم الحروب الصدامية مع إيران في الثمانينات لحماية البوابة الشرقية للأمة العربية والتي أهلكت الحرث والنسل. لذلك، نتمنى على إدارة الرئيس أوباما أن تراجع سياستها الجديدة في العراق، وأن لا تستجيب لمطالب السعودية وحليفاتها في المنطقة في إلغاء الديمقراطية وزج العراق في علاقات متوترة مع إيران، فلهذه السياسة مردود عكسي على أمريكا والمنطقة، إذ تدفع العراق إلى المزيد من التقارب نحو إيران و المحور الروسي- الصيني- الإيراني-السوري. فالمعركة مع داعش الإرهابية وحليفاتها هي معركة مصيرية، وإذا ما أصرت أمريكا على عدم تقديم الدعم للشعب العراقي ضد داعش الإرهابية، فلا بد وأن تتجه الحكومة العراقية إلى طلب السلاح والدعم من مصادر أخرى مثل روسيا والصين وحتى إيران. وهذا ليس في مصلحة أمريكا.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

من أين يتمـــول الإرهـابـيـون ؟[4]

محتويات العدد

على بعد أقدام قليلة من معبر باب السلام الحدودي بالقرب من مدينة "كيلس" التركية هنالك مقهى رث المظهر. في هذا المقهى لا يجد الزبون على قائمة المأكولات أهم السلع المعروضة للبيع وأشدها إثارة للاهتمام، فهذا المكان هو آخر نقطة توقف للشبان الذين تلقوا تعبئة بالفكر المتطرف من أوروبا وشمال أفريقيا ويريدون التسلل إلى الأراضي السورية بعد الإفلات من رقابة حرس الحدود الأتراك "المتغافلين ".

هنا تجري عملية مبادلة جوازات السفر بالنقد، وعندما زار أحد زملائنا هذا المقهى في شهر كانون الثاني الماضي وجد أن جواز السفر البلجيكي يباع بسعر 8 آلاف دولار. وبوسع الشاري أن يغيّره ليصبح صالحاً للسفر إلى أوروبا أو الولايات المتحدة بدون تأشيرة. وفي موقف السيارات القريب يمكن التقاط صور فوتوغرافية جديدة لاستكمال عملية إعداد الجواز .

الواقعة الثانية. في الكويت، وعلى بعد نصف قارّة من المكان الأول، وقفت سيارة من نوع "شيفي كابرس" موديل 1982 ذات مساء من أماسي شهر آذار على بساط خارج خيمة بانتظار إعلانها للبيع بالمزايدة. وفي داخل الخيمة كان يطلب من المزايدين المرتقبين أن يساهموا بما يستطيعون من أجل تخفيف معاناة السوريين من خلال "عطائهم الإنساني". ولكن لا أحد بين الحاضرين تقريباً كان يداخله أدنى شك في أن أمواله بمجرد دخولها سوريا سوف تصبح في حوزة المقاتلين، الذين ينتمي بعضهم إلى تنظيم القاعدة، وهم الذين يقررون إن كانت ستنفق في شراء أسبرين للأطفال أم أعتدة وذخائر للقتلة.

الواقعة الثالثة. في 10 حزيران الماضي تحركت عناصر "داعش" صوب الموصل ثاني أكبر مدن العراق فتخلت وحدات الجيش والشرطة عن مواقعها تاركة السجون والمصارف لمن أتى وأفرغها. وفي أكبر عملية سطو مسلح عرفتها الذاكرة الحديثة يقال أن عناصر "داعش" قد تمكنوا من سرقة مبلغ 400 مليون دولار نقداً. وإذ اتخمت "داعش" بكل هذا المال صارت تمتلك الموارد (وكذلك الأرض) التي تسمح لها بتنصيب نفسها قطباً مركزياً لحركة الإرهاب العالمي في قلب منطقة الشرق الأوسط. وفي هذه الحالة لا توجد هنالك قوات تابعة لوزارة المالية متخصصة بملاحقة اللصوص واستعادة الأموال المسروقة، ولا ضوابط مصرفية تصدرها جهة ما لمنع "داعش" من إنفاقها مثلما تريد.

هذه الوقائع الثلاث تعكس عمق المشكلة التي تواجهها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وهي مشكلة بقيت تتنامى على مر السنين الماضية. فالحملة التي أدّت إلى تقطيع أوصال شبكات تمويل

4 جوان زاراتي وتوماس ساندرسن * ترجمة: أنيس الصفار
*عن صحيفة نيويورك تايمز

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإرهابيين وتفكيكها في أعقاب هجمات 11 ايلول والتي حققت نجاحاً جعل أسامة بن لادن يندب وينوح ذات مرة مشتكياً من نقص الأموال الذي تعاني منه خزائن القاعدة، قد ذهبت وحل محلها واقع جديد. حيث أن الحركات الإرهابية التي تستلهم نهج القاعدة، والآخذة بالانتشار في كل مكان مثل الأورام السرطانية، تعلمت كيف تجني ملايين الدولارات محلياً، في حين أعادت الصراعات في سوريا والعراق بعث الحياة في شبكات التمويل القديمة التي كانت تعتمد عليها.
بهذا غدا تمويل الإرهابيين اليوم ينشط على صعيدين معاً، صعيد محلي وآخر عالمي.ينظر المتبرعون والناس العاديون في منطقة الخليج والمتعاطفون الرحماء في شتى أنحاء الأرض إلى الأزمة الإنسانية التي تطحن سوريا فلا يملكون إلا أن يهبوا أموالهم للقوى التي تبدو أشدّ بأساً وبلاء في مواجهة نظام الرئيس بشار الأسد، وهذه بطبيعة الحال ستكون الجماعات المنضوية تحت لواء القاعدة أو تنظيم "داعش". تلك الجماعات أدركت بدهائها أن عليها أن تقدم لهؤلاء الناس طرحاً يخفف من وقع صورتها الهمجية المتطرفة وذلك بالحديث عن خدمات وأعمال خيرية، مقتبسين نموذج الإدارة الذي تتبعه جماعات أخرى مثل حزب الله وحماس.
بهذه الطريقة يصبح من الصعب التفريق بين المال الذي يذهب للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين وذلك الذي يذهب لدعم الإرهاب.
إلى جانب هذه الروافد المتدفقة من شتى أنحاء العالم تمكنت شبكات الإرهاب من تطوير أساليبها في استغلال الفرص المحلية لاعتصار المال. ففي شمال أفريقيا يقوم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بجني الأموال من خلال تنفيذ عمليات اختطاف مقابل الفدية والتهريب محققاً بذلك مكاسب تدخل في نطاق عشرات ملايين الدولارات. هذه الموارد توظف في شراء مزيد من الأسلحة التي تستخدم لمهاجمة القوات المالية والفرنسية وكذلك لدعم وتدريب عناصر منظمة بوكو حرام. في الوقت نفسه تنغمس حركة بوكو حرام هي الأخرى في عمليات اختطاف الرهائن وجني الفوائد في مناطق غرب افريقيا.أما في أفغانستان وباكستان فتنشط شبكتا "طالبان وحقاني" في تنفيذ عمليات التهريب والاختطاف، وفي ذات الوقت تحصدان الأموال الطائلة من تجارة الهيروين. وفي الصومال طوّرت حركة الشباب نظاماً لغسيل الأموال قائم على أساس التجارة وذلك من خلال تصدير الفحم الحجري واستيراد السكّر مع فرض ضرائب على المناطق الخاضعة لسيطرتها.في أيامه الأولى كان تنظيم "داعش" يكسب أموالاً كثيرة من ممارسة الجرائم العادية، مثل السطو على البنوك وسرقة النفط. أما اليوم، وبعد أن صار يسيطر على مساحات تتنامى رقعتها في سوريا والعراق، فقد أسس لنفسه اقتصاد حرب، وصار متشدّدو "داعش" يتحكّمون بالمصادر مثل مخازن الحبوب والمنشآت النفطية بالإضافة إلى ابتزازهم أصحاب الأعمال وجبايتهم الأتاوات منهم وبيع ما يقع في أيديهم من الممتلكات الحكومية والمعدات. تولد عن هذا النشاط نموذج هدفه تحقيق الربح وجني الأموال، وقد بدأ هذا النموذج ببعث الروح في حركات الإرهاب في مختلف أنحاء العالم.
كذلك يعدّ تنظيم "داعش" قيادياً في مجال استخدام التقنيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي لرفع الوعي والتواصل بشكل شخصي مع كل من لديه استعداد للتبرع. ترسل الدعوات للتبرع (أو ما يسمى بالاستثمارات) عبر تغريدات تويتر بينما تجنى الأموال وترسل عبر الإنترنت ثم يتم سحبها على شكل حقائب نقدية تمهيداً لإرسالها إلى حيث تدور رحى المعارك. وهناك

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

صحيفة يصدرها التنظيم لإبقاء المتبرعين على إحاطة بالتطورات الجارية بشأن العمليات في حين يتم عبر تويتر بث البيانات المتعلقة بأعداد القتلى والصور الفوتوغرافية والمعلومات المتعلقة بالمناطق التي يسيطر عليها مقاتلوه.

إذا كنا نأمل حقاً في التضييق على هذه الأنهار المتدفقة بالأموال من جميع أنحاء العالم، وعلى التطلّعات الخطيرة لهذه الجماعات الإرهابية، فإننا بحاجة لإعادة العمل بالحملات التي تستهدف مصادر تمويل الإرهابيين.

هذا النوع من العمل يتطلب تفكيراً إبداعياً في كيفية شن العمليات على الشبكات الداعمة لـ "داعش" والجماعات المنتمية إلى القاعدة وإنشاء علاقات شراكة مع الجهات المحلية التي تعمل في مجال فرض القانون وكذلك مع سلطات الكمارك وإحكام الضوابط التي تعمل بموجبها. علينا أيضاً التشدد في فرض الضوابط على الحدود لقطع الطريق على السعاة الذين ينقلون الأموال بين الأطراف المعنية مع تصعيد جهود مكافحة الفساد لضمان سد الطريق بوجه الجماعات والحيلولة دون تمكنها من شراء ممرات آمنة بالمال. كل هذا يتطلب حشد الإرادة السياسية لعزل المتبرعين الكبار المتمركزين في مناطق مثل الكويت وقطر، ومنع السماسرة الأتراك من إقامة علاقات عمل مع هذه الجماعات وذات الشيء مع شركات الواجهة والمتواطئين والجهات الخيرية العاملة في المنطقة، وحتى البلدان التي لا تبدي رغبة في التعاون لقطع جريان الأموال إلى جماعات إرهابية معروفة. أخيراً، على منظمات الإعانة المشروعة في سوريا والمنطقة أن توجد اسلوباً بديلاً لإيصال الخدمات الاجتماعية إلى اللاجئين.ولكننا لن نتمكن من قطع تمويل جماعات مثل "داعش" ما لم نعمل على اقتلاعها أولاً من المناطق التي تسيطر عليها، وهذا الأمر يتطلب حملة أوسع ضد الارهاب. مثل هذه الحملة سبق القيام بها من قبل كما حدث في العراق من خلال عملية دفق القوات في 2007، وكذلك عندما طردت القوات الكينية حركة الشباب من ميناء كسمايو في الصومال في 2012. ولا يشترط بالضرورة أن تتولى القوات الأميركية البرية هذه العمليات بنفسها ولكن ينبغي على القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة أن تعزل "داعش" عن الموارد التي استحوذت عليها والاقتصاد الذي صارت تديره وتتصرّف به.

إلا أن الستراتيجية الواضحة للقيام بهذا غائبة لسوء الحظ وكذلك القيادة الأميركية وسط غليان الصراعات في سوريا والعراق. وفي هذا الخضم فقدنا أيضاً وسائل جمع المعلومات على الأرض والقدرات العسكرية التي كانت تؤمنها قوّة العمليات مثل "خلية التهديد المالي في العراق" التي تم تأسيسها في أواسط ما بعد العام 2000 لتعقّب وإفشال مصادر تمويل عمليات التمرد والإرهاب.

ربما كانت خياراتنا محدودة، وكذلك استعدادنا لبذل مزيد من الدماء والأموال في المعركة ضد الإرهاب، ولكن من دون التصدي لجميع أبعاد التهديد المالي فإننا قد نفقد تقدّمنا مع مرور السنين. وإذا ما استطاعت جماعات من أمثال "داعش" ملء خزائنها بالأموال وإدارة اقتصاداتها وإحكام قبضتها على مصادر الطاقة فإننا قد نواجه صنفاً جديداً من الإرهاب العالمي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أكثر خطورة من شأنه تهديد الولايات المتحدة وحلفائها خلال السنين المقبلة.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

جغرافيا سياسية عرقطائفية[5]

محتويات العدد

هل تكون صناعة جغرافيا سياسية جديدة لمجتمعاتنا ودولنا هي الحل للتضاد العرقطائفي والاحتراب الدائم؟ وهل أن الولادات الأميبية للدويلات هي حل لأزمات الدول الفاشلة الفاقدة للوحدة الوطنية والغارقة في صراع الهويات السياسية العرقطائفية؟ وهل التقسيم المبطن أو الناجز هو الحل الأوحد لتضاد القوميات والطوائف والقبائل التي أجهضت مشروع الدولة؟ وهل هذا ما سيلبي طموح الأحزاب الفئوية العرقطائفيةٍ ونخب الملل الغارقة في الذاكرة التاريخية والمتقوقعة في شرانق قومياتها ومذاهبها والداخلة في حروب ضروس سعياً وراء السلطة بأي ثمن؟مؤامرةيحاجج البعض بأنَّ مخططات تقسيم الدول إنما هي مؤامرات أميركية غربية اقليمية بامتياز، وأنَّ رؤية مراكز القرار الدولي تتمحور حول إعادة إنتاج جديدة للجغرافيا السياسية لأكثر من دولة وبالذات في العالمين العربي والإسلامي حماية للمصالح الستراتيجية للدول الكبرى،.. سيكون هناك أكثر من سايكس بيكو سيغير وجه المنطقة ويحدث انقلاباً في ثوابتها الراسخة لعقود خلت. هل هذا يكفي؟بصراحة، هل يكفي القول بوجود مؤامرات أميركية غربية لتفسير جميع هذه التداعيات والانقسامات والتشرذم الحاصل والذي سيحصل لشعوب ودول المنطقة؟ المؤامرات موجودة وستبقى، إنها جزء من حرب المصالح التي لا تتخلى عنها دولة صغيرة كانت أم كبيرة، هي حرب تتجدد وتتموضع وتتجلى حسب متغيرات التاريخ إن لم تكن هي الصانعة للتاريخ. بالمناسبة، ليس هناك فئة أو أمة أو دولة لا تمارس الدفاع عن مصالحها وتتحرى مختلف الوسائل لتحقيقها، بمعنى ليس هنالك من جهة لا تدخل حرباً مصلحية على تعدد مصاديق المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية،.. أصلاً التاريخ هو سجل حروب لمصالح متضادة لأفراد وجماعات وأمم ودول.المؤامرات موجودة وستبقى، إنه تنافس كوني وراء مصادر الثروة ومناطق النفوذ لتحقيق المصالح،.. ومنطقتنا هي مركز تقاطع كوني للثروة والجغرافيا، لذا هي مورد اهتمام استثنائي للعالم، لا ولن تترك.المؤمرات موجودة وستبقى، ولكن، هل يعفينا هذا من تحمل مسؤولية انهيار أممنا ودولنا، وما هو دورنا المعلن والمبطن في تحقيق مصالح الآخرين على حساب مصالح أممنا ودولنا؟ ما هي الأسس والمعايير والسياسات التي تم اعتمادها في بناء مجتمعاتنا ودولنا والتي كانت ومازالت حاضناً للتشرذم المستدعي لتمرير المؤامرات؟ من نحن؟بمرارة، نحن -بالأعم الأغلب والى هذه اللحظة التاريخية- مجتمع المجتمعيات الضيقة المتحيزة المنكفئة والرافضة للآخر الوطني، مجتمع العصبيات المذهبية والقومية والقبلية والمناطقية الغارقة في هوياتها الخاصة على حساب الهوية الإنسانية والهوية الوطنية الكلية،.. فشلنا بإنتاج دول المواطنة فأنتجنا دول القوميات والمذاهب المحتكرة للسلطة والقامعة للآخر الوطني المختلف عرقاً أو طائفة أو مذهباً سياسيا،.. وفشلنا بخلق المشترك الوطني فتضخمت لدينا الهويات السياسية الفرعية التي تسعى

5 حسين درويش العادلي- شبكةالأعلام العراقي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إما لابتلاع الدولة أو للانفصال عن الشريك الوطني الآخر،.. فشلنا في التعايش المستند الى قبول الآخر المختلف، فشلنا إنسانياً في تحري المشترك الإنساني المحقق لخصوصية ومصالح كل فئة فساد الصراع والاحتراب.نحن –الى هذه اللحظة- مجتمع تسوقه الذاكرة التاريخية كعصبيات تنتج عصبويات عضوية تنفي الآخر، تكفره، تخونه، لتؤسس بالتبع للاستعباد والاستبعاد للآخر شريك الأرض والمصلحة والمستقبل.أنموذج الدولة الذي أنتجناه طيلة العقود المنصرمة فشل، فشل كقيم واشتراطات وحواضن وسياسات، لقد أنتجنا دولة الاستبداد المحتكرة قومياً مذهبياً حزبياً نخبويا،.. أنتجنا دولة العرق والمذهب والقرية والرمز الضرورة ولم ننتج دولة الجمهور والمدنية والمؤسسة،.. لقد أنتجنا مسمى دول، كيانات سلطة تحتال على مفهوم الدولة وفلسفتها ووظائفها، مسمى دول خالية من ضمانات المواطنة والديمقراطية الحاضنة للحقوق والحريات المدنية السياسية الاقتصادية الثقافية. لأننا لم ننتج مجتمعاً سياسياً فقد فشلنا بانتاج دولة الجمهور، وبفشل دولة الجمهور الوطني بقينا مجمع مجتمعيات إثنية عرقية طائفية مناطقية لا ترى غير هوياتها الذاتية ولا تدافع إلاّ عن مصالحها الخاصة،.. وبالنتيجة تم تغليب الجماعة على المجتمع والسلطة على الدولة والمكوّن على السلطة والحزب على المكوّن والرمز على الحزب..الخ فتعددت الهويات والسلطات والمصالح لتفترس المجتمع الوطني ولتبتلع الدولة والهوية الوطنية.المجتمعات الفاقدة للوحدة الذاتية المتأتية من التعايش والتسامح وقبول الآخر، والدول الفاشلة القائمة على أساس من أفكار التعنصر والاستبداد والاحتكار والفساد،.. هكذا مجتمعات ودول إنما تحمل جرثومة الفناء في أحشائها سواء كانت هناك مؤامرات أم لم تكن.هل التقسيم هو الحل؟يرى بعض أن التقسيم الناجز أو الصامت جارٍ تحقيقه لأكثر من دولة تعاني التصدع الداخلي، وأن توزيع السلطة والثروة لتلبية الطموح السيادي للقوميات والطوائف والإثنيات هو الحل، وأن التعايش السلمي لمكونات الدول المنقسمة على نفسها عرقياً وطائفياً وقبائلياً ومناطقياً مستحيل دون تسلح مكوناتها بمقومات الدولة/السلطة على أساس من نظام سياسي كونفدرلي الجوهر فدرالي المظهر لحين توافر اشتراطات التقسيم الناجز،.. إنه إعادة إنتاج الجغرافيا السياسية الداخلية للدول على أساس من فكرة المكونات السيادية التي تمتلك كافة مقومات الدولة لكن ضمن الدولة لحين توافر امكانيات اعلان الدول لجديدة. بتصوري، فإنَّ التداخل المجتمعي والاشتراك بالموارد الطبيعية وتعقيد الجغرافيا السياسية عوامل ستفشل امكانيات التقسيم المبطن للدول القائمة، وإنَّ الإصرار على هذا الخيار لا يعني سوى إعادة لإنتاج الحروب والانهدامات الداخلية للدول بصيغ جديدة عقيمة لا ترسم مساراً لحل مأزق الدولة الفاشلة.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ليتدخل الناتو في سوريا والعراق[6]

محتويات العدد

بينما "داعش" ماضٍ في تشديد قبضته على مواقعه في سوريا والعراق يجب على حلف الناتو أن يعي أن المسألة لن تكون أكثر من مسألة وقت قبل أن تتوجه موجة من الجهاديين حملة جوازات السفر الأوروبية العائدين إلى مواطنهم لإشاعة الفوضى والخراب هناك. (هؤلاء المتطرفون الملوحون ببنادق كلاشنكوف منشغلون الآن بتخريب العراق وسوريا ولكن أعينهم سوف تحوّل اهتمامها حتماً إلى العواصم الأوروبية)، وهذا يملي على حلف الناتو أن يبدأ منذ الآن باستخدام كل ما في قدرته لتقويض هذا التهديد المستقبلي المرتقب، والمفتاح كامن على الحدود التركية.ولئن يكن التدخل العسكري المباشر، سواء في سوريا أم في العراق، محفوفاً بالمنزلقات السياسية ومن المؤكد أن تتولد عنه سيناريوهات شديدة التعقيد والصعوبة بحيث لن يمكن تحقيق الإجماع عليها فإن ثمة خيارات عسكرية حكيمة جديرة بالتأمل.ينبغي على الحلف كخيار أول أن يبقى على إحاطة تامة بما يجري على امتداد حدوده، والمقصود هنا هو الاستعانة إلى أقصى مدى بقدرات حلف الناتو في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، بما في ذلك قيام طائرات "أيواكس" بطلعات على طول الحدود التركية العراقية السورية بهدف جمع المعلومات الرادارية والإشارات المخابراتية. كذلك يجب أن يشمل الأمر استخدام الطائرات المسيّرة عن بعد التي تمتلكها بلدان عديدة من أعضاء الحلف الثمانية والعشرون. طائرات حلف الناتو تعمل بصورة روتينية من قواعد جوية تركية، لذلك يمكن لهذه القواعد أن تصبح مفاتيح بالغة الأهمية لمثل هذا النوع من الطلعات.كذلك أعلن حلف الناتو مؤخراً عزمه على شراء ونشر طائرات "غلوبال هوك" العالية الفعالية المسيرة عن بعد. هذا النشر ينبغي الإسراع به عن الجدول المقرّر، ليس فقط بسبب الأزمة في سوريا والعراق ولكن لمواجهة التحديات التي ستبرز على امتداد حدود الناتو الجنوبية. هذه الطائرات، المزمع لها أن تتمركز في قاعدة خارج مدينة "سيغونيللا" في صقلية، يمكن إعادة نشرها في قواعد في اليونان أو تركيا لتعمل من هناك على امتداد الحدود التركية موفّرة خيارات للاستهداف بالضربات الجوية على تشكيلات "داعش" في العراق إذا ما قرر الحلف القيام بذلك. دعنا لا ننسى أيضاً أن الحرب المشتعلة في العراق الآن هي حرب سيبرانية أيضاً تدور رحاها عبر شبكة الإنترنيت، وهي مفعمة بالنشاطات الخطرة. من ضمن ذلك الحملات الدعائية التي تقوم بها الجماعة الإرهابية، والمجسّات التي تدسّها "داعش" وغيرها من الجماعات السنيّة المتطرفة، وشبكات التواصل الاجتماعي سواء ما كان منها مؤيداً لدولة الخلافة الجديدة أم معارضاً لها. على الناتو أن يزج بنفسه ويحاول فهم ما الذي يدور عند الحدود السيبرانية للحلف بقدر تركيزه على حدوده الفعلية على الأرض. معنى هذا اللجوء إلى القدرات المنفردة لكل بلد ثم دمج المعلومات معاً عبر مركز العمليات في

6 جيمس ستافرايدس*- فورن بوليسي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مقر القيادة العليا لقوى التحالف الأوروبية واستخدام الخبرات التي تراكمت لدى مركز حلف الناتو للدفاع السيبراني في مدينة "تالّين" في استونيا. هذا الأمر يحدث الآن بالفعل ولكن ليس على مستوى عمليات حلف الناتو، لذلك من الضروري أن يتم رفعه إلى هذا المستوى. الأمر الذي قد يكون أكثر إثارة للجدل إلى حد ما هو النظر في قيام حلف الناتو بمهمة تدريبية في العراق. فمن الأمور التي لا يكاد يتذكرها أحد مهمة التدريب التي أجراها حلف الناتو في بغداد بين عامي 2004 و 2011 والتي ركزت على تدريب بعض القطعات من قوات الأمن العراقية على مستوى القيادة والأركان. لم تكن تلك المهمة كبيرة من حيث السعة ولكن آثارها كانت إيجابية رغم ذلك على أداء قوات الأمن العراقية، ثم انتهت المهمة بانسحاب القوات الأميركية وبذلك ذهبت ضحية الفشل نفسه في تحقيق اتفاقية وضع القوات. إلا أن بقايا من النسيج الرابط لا تزال هناك ومن الممكن الاستعانة بها في تدريب وإعادة تجميع قوات الأمن العراقية ورفع معنوياتها، وفي ذات الوقت استعراض حضورها القوي في المنطقة.من أجل بلوغ هذه الغاية بوسع قيادة القوات الخاصة التابعة لحلف الناتو، الحديثة العهد نسبياً والتي يقع مقرها في مدينة "مونز" في بلجيكا، أن تساهم في توفير متطلبات المهمة الأميركية في العراق. فإذا كان 300 من عناصر القوات الخاصة الأميركية سيتوجهون إلى العراق، ترى ما المانع في أن يكون معهم 100 عنصر إضافيين من القوات الخاصة التابعة للحلف؟ ترى ما الداعي لأن تبقى هذه المهمة أميركية صرفة؟ القوات الخاصة التابعة لقيادة حلف الناتو لديها القدرة الكاملة على تشكيل مثل هذه القوة ووضعها تحت إمرة القائد الأعلى لعمليات الحلف وتحريكهم جنباً إلى جنب مع نظرائهم الأميركيين. بيد أن الرغبة للقيام بذلك ضعيفة كما يبدو لدى العديد من الدول الأعضاء، مع الأسف. مع هذا فإن الرأي المطالب بوجود مشاركة أوروبية مع الولايات المتحدة يستند إلى مبررات واضحة نظراً للمخاطر الأكيدة التي ستتعرض لها أوروبا إذا ما نجح المتشددون المتطرفون في إقامة دولة لهم.

•عن مجلة فورن بولسي

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق.. لحظة حكومة الوحدة الوطنية[7]

محتويات العدد

في غضون الأسابيع المقبلة سيكون على القادة العراقيين اتخاذ قرارات مصيرية، فإذا لم يتمكنوا من تشكيل حكومة وحدة وطنية يقودها رئيس وزراء جديد يشجع السُّنة المعتدلين وعشائرهم على محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروف باسم «داعش»، فإن العراق على الأرجح سينتهي إلى التقسيم، كما أنه في حال فشل الحكومة المركزية في تقديم تنازلات للسنة والأكراد، سيندفع الأكراد نحو بسط السيادة على إقليمهم والانفصال. وهنا لابد من التأكيد على أن الأكراد جادون في مسعاهم، ما يعني أن على المجتمع الدولي التأقلم مع الحقائق المستجدة. وفيما يتحمل السياسيون العراقيون جميعاً مسؤولية حل الأزمة الحالية، إلا أن الحصة الأكبر من المسؤولية تقع على عاتق السياسيين الشيعة الذين يهيمنون على الحكومة المركزية، حيث يتعين على الأحزاب الشيعية اختيار رئيس وزراء قادر على اقتسام السلطة، واعتماد نظام لامركزية السلطة، وعدم تسييس القوات المسلحة، أما بالنسبة لإقليم كردستان فهو يريد، كشرط أولي للتعاون مع بغداد والمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، تمكينه من حق تصدير موارده النفطية، وإدماج كركوك والمناطق الأخرى التي دخلته ضمن الإقليم، والتوصل إلى تسوية حول قضايا الموازنة، فضلاً على الحفاظ على استقلاله المالي والإبقاء على قوات البشمركة، بل ومدها بالأسلحة الضرورية لحماية الإقليم من خطر (داعش)

وبالطبع لا يمكن القول إن الأكراد يأمنون لبغداد في تحقيق هذه المطالب والموافقة عليها، الأمر الذي دفعهم إلى بدء خطواتهم الموازية استعداداً لإعلان الانفصال. ولعل أهم تلك الخطوات كان خطاب رئيس الإقليم، مسعود بارزاني، أمام البرلمان الكردستاني، الذي طالب فيه بتشكيل هيئة انتخابية تحدد موعداً لإجراء استفتاء حول تقرير المصير والبت في إمكانية الانفصال عن العراق. والحقيقة أن مطالب الأكراد بالاستقلال أو الانفصال مفهومة ومنطقية من وجهة نظرهم، فهم مختلفون عن عرب العراق، كما أن منطقتهم أكثر استقراراً وازدهاراً، وأقل تعصباً وتشدداً. وأكثر من هذا أنه لا يمكن التعويل على بغداد لحماية المنطقة من «داعش»، ولن تتمكن من ذلك في أي وقت قريب، هذا في وقت تحول فيه الإقليم إلى مكان جاذب للاجئين العراقيين الفارين من مناطقهم، حيث تضم كردستان حالياً أكثر من مليون عراقي لجؤوا إلى المنطقة طلباً للحماية. وفي موضوع تسليح البشمركة الذي يطالب به الأكراد لا ننسى أنه بعد زحف «داعش» على مناطق عراقية واسعة بات الإقليم يقتسم حدوداً مع مناطق سيطرة التنظيم، تصل إلى 600 ميل، ما يعني أن الأكراد حتى يتمكنوا من الذود عن أراضيهم يتعين عليهم امتلاك السلاح الضروري ونسج علاقات أمنية مع باقي الدول، ولأن بغداد علقت

[7] زلماي خليلزاد/السفير الأميركي السابق لدى العراق – جريدة الزوراء اللكترونية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مستحقات إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية فلا مفر للإقليم من بيع نفطه لسداد فواتيره.
وفيما يتعلق بالحكومة التي يقودها الشيعة في بغداد فقد فشلت طيلة سنوات في التعامل مع السنة والأكراد كشركاء، فبلغت معارضة العديد من السنة للحكومة العراقية درجة دفعتهم إلى التحالف مع تنظيم إرهابي تعتبره «القاعدة» أكثر تشدداً منها، أما مطالبهم فهي تمتيع المناطق السنية بحكم ذاتي وإقرار نظام فيدرالي وإنهاء قانون اجتثاث البعث، فضلاً على إيكال مهمة الحفاظ على الأمن إلى قوات محلية.
ومن جهتهم ظل الأكراد جزءاً لا يتجزأ من الدولة العراقية، ولكنهم عانوا على مدار القرن العشرين من قمع وتعسف الحكومات العراقية المتعاقبة، ليصلوا خلال الأسابيع الأخيرة إلى مرحلة إطلاق مبادرات دبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي للترويج لمسعى الانفصال.
وفيما تحاول واشنطن التأقلم مع الحقائق الجديدة على أرض الواقع فإنه يتعين عليها تبني استراتيجية من شقين: الاستمرار في دعم قادة العراق لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وفي الوقت نفسه الاستعداد لفشل هذه المساعي وانفصال الأكراد. والمشكلة المطروحة أمام تأليف حكومة الوحدة الوطنية أن المالكي لا نية لديه في التنازل عن السلطة، كما يظل العائق الأساسي أمام هذا الجهد الرفض الشديد للسنة العرب، والأكراد، حتى بعض الأحزاب الشيعية للتمديد لحكم المالكي. هذا في وقت أظهر فيه المرجع الشيعي السيستاني، تفضيله للتغيير.
ولأني عملت عن قرب مع المالكي عندما كنت سفير أميركا لدى العراق فإني أعرف جيداً أنه سيقاوم بعناد كل محاولات استبداله، وأنه حتى لو وافق على التنحي فإنه سيبحث عن ضمانات بأن يكون خلفه ضمن الدائرة الضيقة والموثوقة لأتباعه، وربما يصر على تولي منصب آخر في الحكومة.
ولكن في غياب حكومة وحدة وطنية لاشك أن الحرب الأهلية في العراق ستستمر بلا هوادة، وسيتفاقم الصراع والفوضى الطائفية في المناطق السنية، ومعها ستزداد قوة «داعش»، فيما سيعتمد الشيعة أكثر على الميليشيات الطائفية وعلى إيران، وهو المسار الذي يهدد الأمن الأميركي، ما يحتم على الولايات المتحدة الاستمرار في الضغط من أجل حكومة وحدة وطنية والمساعدة المحدودة في محاربة «داعش»، ولكن في الوقت نفسه تعميق العلاقات مع كردستان من خلال إرسال فريق أميركي لتقييم احتياجات الإقليم والتنسيق معه أمنياً لحمايته من «داعش». ولمساعدة الإقليم على سداد فواتيره يتعين على واشنطن التخفيف من شدة معارضتها لبيع النفط مع زيادة الدعم الإنساني لتحمل أعباء اللاجئين.
ولذا تنطوي الأسابيع القادمة على قرارات مصيرية بالنسبة للعراق، ففي أحسن السيناريوهات سيبرز على الساحة عراق لا مركزي يعتمد نظاماً فيدرالياً في المناطق ذات الغالبية العربية ترتبط مع كردستان في إطار علاقة كونفيدرالية. أما البديل فهو حرب أهلية بين السنة والشيعة وانفصال كردستان. ومع أنه يتعين على واشنطن عدم التخلي عن جهودها لمساعدة العراق في تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أنه يتعين عليها أيضاً التفكير ملياً في البدائل الواقعية الأخرى في حال انهار العراق؛ وفي جميع الأحوال سيكون على أميركا تعزيز علاقتها مع كردستان خدمة لمصالحها.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ملامح الإقتصاد السياسي للصراع في العراق[8]

محتويات العدد

تعيش الجغرافية السياسية للعراق ومنذ 10 حزيران 2014 وحتى اليوم الى تعرض عسكري وعمليات حربية واسعة ومكثفة في مواجهة قوى إرهابية خارجية إحتلت عدد من المدن والبلدات في غرب وشمال غرب العراق، معززة بعمل وإسناد مجموعات مسلحة محلية غامضة في تحالفها مع القوى الإرهابية. كما حل اللوجستك العسكري والعمليات القتالية محل متطلبات الإستقرار و البناء و إستمرار النشاط الإقتصادي المدني والعمليات الانتاجية و التسويقية المرتبطة به وعلى امتداد مساحة من أراضي جمهورية العراق زادت على 35% منه.
في حين تعرضت محاور النقل والتوريد وإمدادات السلع والبضائع والمستلزمات المختلفة وإنتقال الاشخاص من والى خارج البلاد عبر الطرق البرية الى التعثر والإنقطاع ولاسيما المحاور الغربية والشمالية والشمالية الغربية منها، معرضّة في الوقت نفسه إمدادات البلاد ومستورداته من شركاء العراق التجاريين من دول الجوار او من خلال النقل العابر(الترانسيت) منها الى الشلل او التوقف ولاسيما بلدان: سوريا والاردن وتركيا .ولايخفى أن النشاط الإقتصادي، ان وجد اليوم، في مناطق الصراع مع الارهاب، (او التي هي تحت مفهوم الإحتلال حالياً)، لا يُعتد به في الحسابات الاقتصادية للدخل القومي، بل هي ضمن الإقتصاد الأسود او غير القانوني .
فالتقديرات الأولية تؤشر ان ثمة تدهور في مكونات الناتج المحلي الاجمالي في تلك المناطق يقدر بنحو 10% من قيمة الناتج الاجمالي المذكور سنوياً، والذي اصبح ضمن الإقتصاد غير الشرعي وخارج الحسابات الوطنية او حسابات الدخل القومي، ناهيك عن الدمار الذي حصل في الثروة الوطنية من بنى تحتية مختلفة ومكونات راسمالية مادية منتجة، أمست محطمة او متوقفة عن العمل او مسروقة اوتحت سيطرة الارهاب حالياً. واذا كان حجم السكان ممن هم تحت خط الفقر يقدر بنحو 19% قبل العاشر من حزيران في عموم العراق، فأن خط الفقر قد زاد اليوم ليلامس نسبة لاتقل عن 30% من سكان البلاد او اكثر، ويعزز ذلك وجود مليون ونصف مهاجر من المحافظات موضوع الصراع مع الارهاب، مضافاً اليهم معاناة السكان المحليين انفسهم ممن يواجهون الإرهاب بشتى الوسائل والذين إنقطعت بهم سبل الحياة المدنية وأساسيات الحياة كافة، كخدمات المياة والصحة والدواء والتعليم والكهرباء والعمل المنتج للدخل والإستقرار الإجتماعي وإنعدام معايير الحرية والتعبير عن الراي ونفاذ القانون.
ولايخفى ان مؤشرات البطالة الفعلية التي بلغت 12% قبل العاشر من حزيران قد ارتفعت اليوم وفق تقديراتنا الاولية الى 20%، او ربما اكثر بسبب توقف النشاط الإقتصادي في خمس

[8] د. مظهر محمد صالح – شبكة الأقتصاديين العراقيين

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محافظات تشكل اليوم مسرحاً للعمليات العسكرية. علما ان البطالة الفعلية بين صفوف الشباب ربما ترتفع إجمالاً الى 38% في الوقت الحاضر بدلا عن 24-28%، كما كان مقدر لها.
أصبحت إقتصاديات جنوب ووسط العراق اليوم، (عدا كردستان)، بمثابة القوة الإقتصادية الوحيدة الماسكة بزمام الوضع الإقتصادي الكلي والرافعة المالية في البلاد. فسلامة العمليات النفطية وإرتفاع طاقات إنتاج تصدير النفط الخام من حقول الجنوب والإنتاج الزراعي المحلي المستقر نسبياً هناك، فضلا عن التوسع في توريد السلع واللوازم المختلفة وانتقالها برا اوبحرا عبر الممرات الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلاد، قد اسهمت بشكل واضح في الإستقرار الإقتصادي للعراق. كما ان إرتفاع إجمالي صادرات العراق من النفط الخام من الحقول الجنوبية الى حوالى مليونين وتسعمائة الف برميل يومياً (2,9 مليون برميل/يوم) ، سيعزز من عائدات العراق وموارده المالية، ذلك بغض النظر عما أصاب حقول نفط كركوك من مفاجآت أدخلته بعد العاشر من حزيران ضمن الخلاف الناشب بين المركز والاقليم، (اقليم كردستان).
وبناء على ذلك فان إنتاج حقول نفط كركوك البالغة 400الف برميل يومياً، (كمعدل معد للتصدير)، مضافا اليها 400 الف برميل يومياً تصدرمن حقول كردستان وعلى وفق مؤشرات موازنة عام 2014، (غير المقرة)، قد وضع السياسة المالية الإتحادية و مشروع قانون الموازنة أمام تحدي جديد آخر. فبدلا عن تسوية الخلاف على عوائد تبلغ 16 مليار دولار سنويا عن قيمة تصدير نفط خام حقول كردستان في موازنة عام 2014، فأن الامر سيتطور الى موضوع اضافة 16 مليار دولار أخرى سنويا في قائمة الخلافات النفطية بين المركز والإقليم في حال تصدير نفط كركوك ضمن سلة صادرات نفوط كردستان مستقبلا .
ان إقتصاد الحرب في وضعه الحالي الذي كان يكلف نفقات اضافية يومية على ميزانية البلاد بنحو 5-6 مليون دولار قبل احداث 10 حزيران المنصرم، اصبح بدون شك في وضع مختلف في مستوى تحمل أعباء مواجهة الإرهاب بعد 10 حزيران والتي غدت تكلّف البلاد يوميا أربع مرات ماكانت تتحمله من نفقات اضافية يومية قبل العاشر من حزيران والتي يقتضيها اليوم مسرح العمليلت من متطلبات الإسناد والتجهيز والتعبئة الحربية. وننوه ان مستوى المعيشة في البلاد لم يتأثر ولاسيما في الجغرافية السياسية الآمنة والبعيدة عن مجريات الحرب المباشرة والصدام المسلح مع الإرهاب. فسياسة الباب المفتوح في توفير عرض فائض من السلع واللوازم والخدمات الى السوق العراقية، كمستوردات تموّلها عوائد النفط أصبحت ظاهره متجذّرة في الحياة الاقتصادية العراقية. فاستيراد المواد الإستهلاكية من مختلف المناشيء وبقوة تنافسية للمناشيء الرخيصة، قد جعل الرقم القياسي السنوي لاسعار المستهلك، (كمقياس للتضخم)، يسجل مستوىً متدنياً من حالات اللاتضخم بل وفر درجة عالية من الإستقرار المائل نحو الركود اي إستقرار مصحوب بالبطالة وهو امر يثير مخاوف من شبه ركود اقتصادي في حاضنة ريعية، كثيفة الموارد المالية، ضعيفة الانتاج وشديدة البطالة. فبعد ان بلغ التضخم السنوي المحسوب في شهر نيسان من العام الحالي نسبة متدنية لا تتجاوز، (1 واربعة من المئة)، صاحبتها نسبة من البطالة الفعلية بنحو 12%، نجد في الوقت نفسه، وعلى سبيل المفارقة، ان الرقم القياسي السنوي لاسعار المستهلك في الولايات المتحدة الامريكية قد سجل في شهر مايس نفسه، (1 وسبعة من المئة)، وبنسبة بطالة بنحو 6%

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

(ونيف)، مما يعني ان الإقتصاد الامريكي قد بدأ يغادر مرحلة الركود صوب الإستقرار في وقت ظل الاقتصاد العراقي منغمساً بحالة إستقرار سعري فريدة في نوعها مع ميل الى الكساد بسبب البطالة العالية. ولكون العراق يقع ضمن منطقة الدولار الامريكي، فان القيمة الحقيقية لسعر صرف الدينار العراقي امست اعلى من سعر صرف الدينار الاسمي المعلن. وان مافعله البنك المركزي من سياسة نقدية، (متساهلة)، ذلك بخفض الفائدة على حسابات الودائع لديه الى 1% وهو اجراء صائب لاسناد العمليات الإئتمانية التي تؤازر التنمية والإستثمار الحقيقي، ولكن على الرغم من ذلك فقد ناقض البنك المركزي نفسه بإعلانه عن سياسة إنكماشية، (متشددة)، مفادها بيع مايساوي (5) ترليونات دينار من حوالات البنك المذكور لسحب السيولة النقدية الممثلة بالاحتياطيات النقدية المصرفية الفائضة، مما عُدّ امرٌ متناقضcontradictory ،، في تسيير السياسة النقدية نفسها بإجراءات غير متماثلة في وقت واحد!! وبهذا لابد من التوقف عن عمليات السوق المفتوحة ذات الطبيعة الإنكماشية القاضية ببيع حوالات البنك المركزي بالدينار العراقي، كسياسة متشددة إنكماشية تستهدف السيطرة على مناسيب السيولة، والتي إذا ما تحققت فعلا ستتولى التاثير بسحب ما لايقل عن 13-15% من النقد الأساس المتداول في السوق المصرفية، مضافا الى ذلك الآثار الإنكماشية البالغة في إستمرار فاعلية مزاد بيع العملة الاجنبية ودوره في تعقيم السيولة النقدية بالدينار وإمتصاصها على نحو فائق يومياً. الامر الذي سيعظّم من قوة الإنكماش الإقتصادي وإستمرار حالة الركود

إنعكست أحداث ما بعد 10 حزيران 2014 على الإقتصاد الوطني وحالة التوقعات فيه مولّدة على الرغم من ذلك اثارا طفيفة في إرتفاع مستويات التضخم والتي يعود معظمها الى حالة الطلب المفاجيء على المواد الغذائية والوقود وخلق توقعات تضخمية مؤقتة. ففي شهر مايس الماضي، (وقبل اندلاع الأعمال الإرهابية على نطاق واسع)، شهدت البلاد على سبيل المثال انخفاضاً بالغاً في فقرة المواد الغذائية، (والتي يؤلف وزنها في فقرات الرقم القياسي لإسعار المستهلك بالعراق، (كمقياس للتضخم)، بنحو 30% من الفقرات الإجمالية لذلك الرقم القياسي. ولكن جاءت الأحداث العسكرية وعملياتها في مواجهة الإرهاب وانعكاساتها في تصرفات قوى السوق المحلية ذات تاثير واضح، إذ تعرضت فقرة المواد الغذائية الى الإرتفاع المفاجيء في شهر حزيران مقارنة بشهر مايس من العام الحالي بنحو يزيد على (موجب 3%) في حين شهدت الفقرة نفسها في شهر مايس مقارنة بشهر نيسان الماضي انخفاضاً مفاجيً بلغ (سالب 5%). ولاسباب موضوعية وسلوكية ناجمة عن احداث 10 حزيران، قام الافراد من فورهم بالطلب الاضافي على المواد الغذائية القابلة للخزن وخلق إنفاق إضافي على العرض المتاح. في حين تحسست السياسة الإقتصادية الموقف وعمدت على مواجهة الطلب الفائق على المواد الغذائية عبر توسيع مصادر الإستيراد وتخفيف معايير وضوابط التوريد السلعي والإكتفاء بشهادة المنشأ من منافذ الإستيراد المختلفة .علماً ان المحورين الجنوبي و الشرقي واللذين تم استحداثهما قد ساعدا على التدفق السريع للسلع من دول الجوار و ساهم في إمتصاص موجّة الطلب ويسر من العرض الغذائي ومخزوناته حالا، فضلاً عن الغاء، (الرزنامة)، الزراعية للموسم الصيفي التي فرضت على توريد العديد من السلع الزراعية المنافسة للمنتج المحلي والمتدفقة من دول الجوار وبنحو 15 منتج.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وعلى الرغم من ذلك فقد إرتفع التضخم السنوي المقاس في شهر حزيران ليبلغ 2 ونيف بالمئة بدلاً من 1 ونيف من المئة، مما يعني ان الإقتصاد الوطني مازال في دائرة الإستقرار العالية حتى الساعة، ولكن مازالت ترافقه اليوم بطالة قسرية إضافية ولدّها إحتلال الإرهاب لاكثر من محافظة في آن واحد وعطّل نشاطها الإقتصادي.

***) باحث إقتصادي ونائب محافظ البنك المركزي السابق حقوق النشر محفوظة لشبكة الإقتصاديين العراقيين ، بغداد في 12 تموز 2014. يسمح بالاقتباس واعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر**

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء